التغييرات في التركيب الاقتصادي والاجتماعي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، أدت إلى تحولات كبيرة بين القوى الاجتماعية كان من أبرزها نمو حجم الطبقة العاملة ودورها وما يتركه هذا من أثر إيجابي على تصليب النضال الوطني وتعميق مضمونه الاجتماعي، وفي المقابل ضعف وانحسار دور البورجوازية بشرائحها العليا عن التحكم في الموقف السياسي، وما يتسم به من المساومة والمهادنة والتردد في مواجهة الاحتلال الصهيوني وما يتركه من أثر سلبي على النضال الوطني.

السبب الرابع

وهو ما يتعلق «بمدى اهتمام المنظمات الفدائية وبدرجة فعالية هذه المنظمات».

إن الأمر، من وجهة نظرنا، لا يقتصر على **مدى اهتمام المنظمات الفدائية** فحسب، ولا يرتهن لرغباتها الذاتية أو طموحاتها فقط، وإنما يعود أيضاً إلى الظروف الموضوعية التي أشرنا إليها سابقاً والتي تضع جماهيرنا في تماس يومي ومباشر في مواجهة الاحتلال الصهيوني وسياساته التي تستدعي سرعة التحرك واتخاذ القرار من قبل القيادات والجماهير في الداخل ومبادرتها في التصدي بكافة أشكال النضال، وعدم انتظار التعليمات والأوامر و«الفرمانات» من القيادات في الخارج؛ وهذا، من وجهة نظرنا، هو الموقف الأكثر ثورية طالما أنه يقف على أرضية الموقف الوطني العام المرتكز إلى الميثاق والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

لقد واجهت ثورات عديدة في العالم معضلة العلاقة ما بين القيادات داخل وطنها المحتل وبين القيادات في الخارج، وكذلك معضلة التحالفات بين الفصائل والقوى الوطنية في إطار الثورة في مرحلة التحرر الوطني، ووجد العديد من هذه الثورات العلاج الناجع للمعضلات التي واجهته بينما فشل بعضها، وأدى ذلك إلى نتائج ضارة وعواقب وخيمة على نضاله الوطني. إن ما يواجه الثورة الفلسطينية هو معضلة مزدوجة تتمثل، من جهة أولى، بطبيعة العلاقة القائمة بين قيادات الخارج وبين قيادات الداخل بشكل عام، ومن جهة ثانية بطبيعة العلاقة والتحالفات بين الفصائل والقوى الوطنية داخل الوطن المحتل وخارجه. وبرأينا، فإن هذه المعضلة المزدوجة التي تتجلى مظاهرها في الداخل والخارج تعود، وبشكل رئيسي، إلى أوضاع القيادات الفلسطينية في الخارج، أي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وقيادات فصائلها «الفدائية»...

فقيادة منظمة التحرير الفلسطينية لم تلتزم، حتى الآن، بالتنفيذ العملي للبرنامج التنظيمي الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة عشرة، والذي أكده مجدداً في دورته الخامسة عشرة الأخيرة. وبقيت قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية تعاني من خلل كبير سواء من جهة ضرورة مشاركة كافة الفصائل ــ والقوى الوطنية ــ في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بما فيها اللجنة التنفيذية، أم من جهة افتقارها لناظم يحدد عملها القيادي، أي كيفية اتخاذ القرار ووفق أي أسس. ففي الوقت الذي نص فيه البرنامج التنظيمي على ضرورة مشاركة كافة الفصائل والقوى الوطنية الفلسطينية في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، بما فيها اللجنة التنفيذية، نجد أن هذا البند